واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقات جذبه بالجزائر خلال الفترة 2002-2018

The reality and constraints of FDI in Algeria during the period 2002-2018

**مـولـوة مراد [1]*

[1] جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر، moulouamourad26@gmail.com

تاريخ الاستلام:05-09-2022 **تاريخ القبول:**23-11-2022 **تاريخ النشر:**25-12-2022

ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية تناولنا موضـوع الاسـتثمار الأجنبي المباشـر بالتطرق إلى المفاهيم المتصـلة به، مع دراسة تحليلية لواقع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر وتحليل توزيعها القطاعي، خلال الفترة 2002-2018؛

واستخلصت الدراسة أن جهود الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم ترقى إلى مستوى تطلعاتها، وان أغلب التدفقات الواردة تركزت أساسا في قطاع الصناعات البترولية، كما شخصت الدراسة مختلف العقبات التي لا تزال تحذو مناخ الاسـتثمار بالجزائر، لذا أوصـت الدراسـة بضـرورة العمل وبجدية أكبر لمعالجة هذه العقبات، لزيادة مشـاريع الاستثمار الأجنبي لباقي القطاعات قصد دعم نموها، ومن ثم رفع مقدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات النفطية المتكررة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر ؛ التوزيع القطاعي؛ عقبات مناخ الاستثمار.

تصنيف JEL : F21 ؛ E22

Abstract:

Through this paper, we have addressed the topic of FDI by addressing related concepts. With an analysis of the realities of the flow of foreign direct investment into Algeria and analysis of its sectoral distribution, 2002-2018 ;

The study concluded that Algeria's efforts in attracting FDI fell short of its aspirations, Most of the inflows were concentrated mainly in the petroleum industries sector, The study also examined the various obstacles that continue to follow Algeria's investment climate. The study therefore recommended the need to work more seriously to address these obstacles, To increase foreign investment projects for other sectors in order to support their growth, To enhance the national economy's ability to cope with recurring oil shocks.

Keywords: FDI, Sectoral distribution, Obstacles to the investment climate.

JELClassification Codes : F21 ; E22

*المؤلف المرسل

1.مقدمة:

إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية في رأي الكثير من الاقتصاديين هي انعدام رؤوس الأموال الباعثة لعملية التنمية الاقتصادية بها، وافتقارها للتكنولوجيا الدقيقة والإطارات الكفؤة للتسيير، مما أدى بها إلى اللجوء للاستدانة كمصدر حتمي للتمويل، ونتيجة للقيود أو الشروط الاستغلالية المفروضة من قبل مانحي رؤوس الأموال، إضافة إلى الفوائد المترتبة عنها والتي فاقت في كثير من الأحيان أضعاف أصل المبالغ المستدانة، الأمر الذي أثقل كاهل هذه الدول ورهن مسيرتها التنموية وسيادتها الوطنية على وجه خاص، من هنا لاح إلى الأفق موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، واتضح جلياً تميزه عن باقي وسائل التمويل الأخرى أمثال المنح والإعانات والقروض، فهو تمويل غير مكلف ولا يتولد عنه دفع أقساط أو فوائد، أو تبعية للاقتصاديات الأجنبية المانحة لتلك الإعانات والمساعدات، كما يصاحبه انتقال التكنولوجيا والخبرة والمهارات الإدارية والتنظيمية للبلدان المضيفة له، لذلك احتل مكانة هامة لدى الاقتصاديين والسياسيين عند وضع خطط التنمية؛

لقد سعت الجزائر وكغيرها من الدول إلى العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو كل قطاعاتها الاقتصادية وبصفة متوازنة لتحقيق تنميتها الاقتصادية، وذلك بتقديم كل الضمانات والحوافز للمستثمرين الأجانب، وتطبيق إصلاحات اقتصادية عميقة، للاندماج ضمن الاقتصاد العالمي.

وتأسيساً على ما تقدم نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

" ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، وما مدى فعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية؟ "

1.1 أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من المكانة التي يكتسيها الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن اقتصاديات الدول وبالخصوص النامية منها، ويعتبر هذا الأخير لب انشغال الدولة الجزائرية ورهاناً يقتدى به عند وضع مخططات واستراتيجيات التنمية الوطنية، التي ترتكز على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر كحجر الأساس في بناء قدرات الاقتصاد الوطني، وتأهيل كافة قطاعاته بصفة متوازنة لبلوغ أهدافها في تنويع إيراداتها وإيجاد مصادر دخل مستديمة لها.

2.1 أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى التعرف على الأسس النظرية لمفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم تحليل واقعه في الاقتصاد الجزائري، لتقييم مدى نجاح جهود الجزائر في استقطابه لتأهيل وتطوير مختلف قطاعاتها الاقتصادية، كما نهدف إلى تشخيص كل العقبات التي لا تزال تحذو مناخ الاستثمار بالجزائر، لمعالجتها من قبل الهيئات المعنية، وتفادي آثارها السلبية عند رسم خطط التنمية مستقبلا.

3.1 منهجية البحث: تماشياً مع طبيعة هذا الموضوع فسيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية ذات الصلة بالموضوع، ومن خلاله سنتعرف على واقع التدفقات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر نحو مختلف القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة، ليتسنى لنا تقييم مدى نجاح جهود الجزائر في جذب المستثمرين الأجانب نحو مختلف القطاعات ، وكذا تشخيص العقبات التي تحول دون تحقيق ذلك، حيث تطلب التحليل استخدام تقارير وإحصائيات بنك الجزائر وقاعدة بيانات البنك الدولي لفترة الدراسة.

2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومبررات جذبه.

سنحاول في هذا المحور إعطاء بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وأهميته، ومبررات اللجوء اليه، وذلك على النحو التالي:

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك تعاريف عدة للاستثمار الأجنبي المباشر أوردها عدد من الباحثين والاقتصاديين المهتمين بشان الاستثمار، إضافة إلى تعاريف الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية نذكر منها:

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي، يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (صندوق النقد الدولي، 1993، ص 86)؛

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، فتعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار العابر للحدود، يقوم به كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر)، بهدف إقامة مصلحة وعلاقة إستراتيجية طويلة الأمد مع مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر (مؤسسة المشروع الاستثماري)، ويكون له قدر من التأثير في إدارة المشروع بعد تملكه لأكثر من 10% من إجمالي قوة التصويت كحد أدنى (Benchmark, 2008, p 17)؛

ويعرفه رايموند برنارد (Rymand, Bernard) على أنه وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وذلك بمساهمة رأس مال الشركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج، أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد أخر (اوعيل، 2016، ص 11)؛

من التعريفات السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار عيني طويل الأجل في أصول إنتاجية، يساهم في نقل التكنولوجيا والخبرة والمهارات الإدارية والتنظيمية للبلد المضيف، بحيث يحق فيه للمستثمر الأجنبي تسيير وإدارة موجوداته، وذلك حسب النسبة التي يشارك بها من أصل رأس المال.

2.2 مبررات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك عدة أسباب أدت إلى زيادة حاجة الدول لجذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نذكر منها:

أ. نقص تراكم رأس المال في الدول النامية وذلك نتيجة لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار وشيوع ظاهرة الاكتناز، فضلاً عن انخفاض مستوى الدخول فيها، إضافة إلى ذلك انخفاض عوائد النقد الأجنبي من الصادرات كون اقتصادياتها أحادية الجانب، أي تعتمد على تصدير مادة واحدة فقط، وغالبا ما تكون من المواد الأولية الخام، الأمر الذي أدى إلى ضعف تمويل الاستثمارات المحلية واختلال الهيكل الاقتصادي لهذه الدول؛

ب. مدى توفر البنية التحتية من موانئ وجسور ومحطات الطاقة من العوامل الأساسية لقيام عملية التنمية الاقتصادية، لأن ضعف البنية التحتية في الدول النامية يستلزم رؤوس أموال كبيرة للنهوض بواقع التنمية في تلك الدول التي تعجز عن توفيرها من خلال الادخارات المحلية وهو ما يدعو إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية (سلمان، 2009، ص 04)، من هنا ظهرت الحاجة الحاجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة كمورد هام لسد الفجوة الادخارية (وتعني الفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية المطلوبة خلال فترة زمنية مقبلة، وبين المدخرات التي يمكن تحقيقها وتعبئتها دون تضخم أو تخفيض لمستوى الاستهلاك القومي)، وسد فجوة الصرف الأجنبي حيث تعني رصيد الصرف الأجنبي من صادرات السلع المنظورة والسلع الغير منظورة اللازم لتغطية الواردات من تلك السلع. (نجا، 2015، ص45)؛

ت. مسايرة التطورات الحاصلة واحتواء المعرفة العلمية والفنية عن طريق نقل التكنولوجيا، فالاستثمار الأجنبي المباشر يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة والارتباط بالأسواق العالمية وهو ما تحتاجه الدول للنهوض باقتصادياتها، (Magalhaes, 2007, p 03)؛

ث. تفاقم أزمة المديونية منذ بداية عقد السبعينات في معظم البلدان النامية، بسبب تعرض موازين مدفوعاتها لعجز شديد، وهذا العجز تمت معالجته من خلال زيادة الاقتراض من المصادر الخاصة ذات الشروط المتشددة، وترتب عن ذلك ظهور حجم هائل من الديون المستحقة على هذه البلدان ونمو متزايد من أعباء خدمتها تجاوز أحياناً حصيلة صادرات هذه الدول من السلع والخدمات، وبالتالي أدت هذه الأزمة إلى استنزاف احتياطات النقد الأجنبي وإضعاف قدرة الدول المدينة على الاستيراد، كما تدهور الإنفاق الاستثماري، وزادت الطاقات المعطلة وانخفض معدل النمو الاقتصادي، الأمر الذي حول الاتجاه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ليصبح المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي في هذه البلدان، حيث اتجهت العديد

من الدول المدينة إلى بيع ديونها للمستثمرين الأجانب وبأسعار مشجعة على الاستثمار (بلخباط، 2015، ص 14)، فعلى سبيل المثال لا الحصر طبقت المكسيك مبدأ مبادلة الديون بأصول مكسيكية وبسعر خصم يصل إلى 50% من القيمة الاسمية للديون خلال الفترة 1985-1989 استطاع بفضلها المستثمرون الأجانب تحويل ما قيمته 3.1 مليار دولار من ديون المكسيك إلى أصول يمتلكها الأجانب بهذا البلد؛

ج. سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في العديد من البلدان النامية، والتي ترمي إلى إحلال آليات السوق والمنافسة محل الاقتصاد الموجه، وتتجسد في شكل التجارة والاستثمار وأسعار الصرف، وتسارع برامج الخصخصة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والحد من دور الدولة من خلال نقل ملكية المشروعات المملوكة إلى القطاع الخاص (زغدار، 2004، ص 159).

3. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2018):

تميزت هذه الفترة بعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر وذلك بعد الأزمة السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، هذه الوضعية أجبرت الدولة على القيام بإصلاحات هيكلية تمثلت أساسا في التخلي التدريجي عن بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية وفتح الباب أمام المستثمرين الخواص في محاولة منها لتغطية هذا العبء الاقتصادي، والتخلص من ضغط الديون الأجنبية، وسمحت هذه السياسة بظهور القطاع خاص واستئناف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.3 تطور حصيلة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تبين لنا الأرقام الصادرة من قاعدة بيانات البنك الدولي تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، كما هو مبين في الجدول رقم (1) كما يلي:

جدول رقم (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون دولار) خلال الفترة 2002 -2018

السنوات	حجم التدفقات الأجنبية	معدل النمو السنوي	السنوات	حجم التدفقات الأجنبية	معدل النمو السنوي
2002	1065	-	**2011**	2571,23	0,1177
2003	637,88	-0,401	**2012**	1500,40	-0,4164
2004	881,85	1,033	**2013**	1691,88	0,1276
2005	1156	0,3824	**2014**	1502,20	-0,1121
2006	1841	0,5925	**2015**	-537,79	-1,3580
2007	1686,74	-0,0984	**2016**	1638,26	4,0462
2008	2638,6	0,5643	**2017**	1200,96	-0,2669
2009	2746,93	0,0410	**2018**	1506,31	0,2542
2010	2300,36	-0,1626	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من الجدول رقم (1)، نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر شهدت تحسناً كبيراً ، خاصة خلال سنوات ما بين 2003-2009، ونوضح ذلك كما في الشكل (1) الآتي.

الشكل (1): منحنى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة 2002-2018

(الوحدة: مليون دولار)

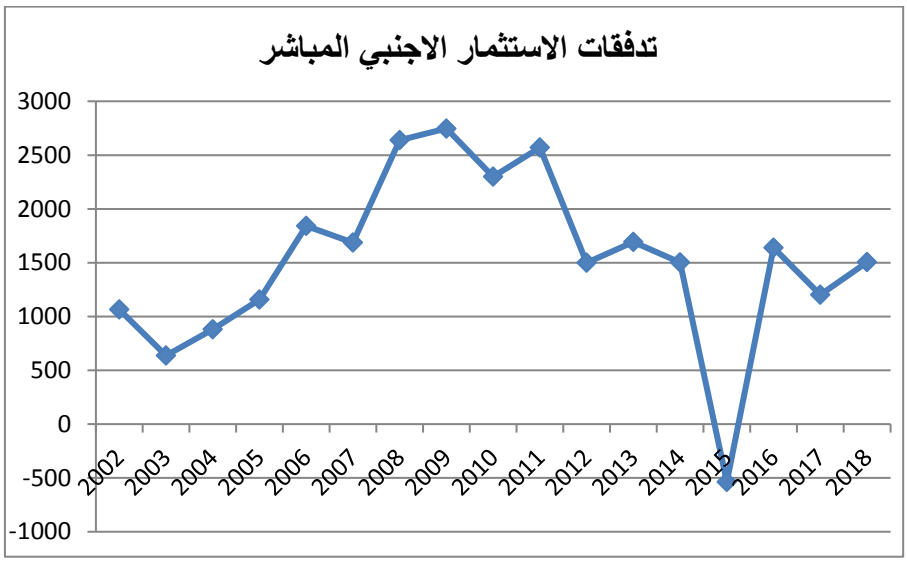

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

نلاحظ من هذا الشكل، وبالرجوع إلى معطيات الجدول (1) السابق، أن وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تحسنت ما بين سنوات 2003 – 2007، فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد قفزة نوعية تجاوزت مقدار المليار دولار أمريكي في اغلب هذه السنوات، لكن هذه الزيادة تبقى استثنائية، ومرد ذلك يعود لرفع احتكار الدولة لقطاع الاتصالات، الذي جذب لوحدة أكثر من 1.5 مليار دولار، بعد بيع الرخصة الأولى للهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية، وبيع الرخصة الثانية للشركة الوطنية الكويتية (حسين، 2007، ص 200)، ويشير تقرير UNCTED حول الاستثمار في العالم أن الجزائر احتلت المرتبة الأولى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لبلدان المغرب العربي ، والمرتبة الثالثة إفريقيا سنة 2002(UNCTAD, 2003, p 262) ، ويرجع أسباب الانتعاش في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى ما يلي:

- ✓الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية؛

✓بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال اوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية.

وحسب التقارير الدولية المختلفة الصادرة مابين 2001-2003، فإنها تشير إلى أن الجزائر بعيدة خارج نطاق المحروقات من قدرتها الفعلية، وما استقطبته من استثمار أجنبي مباشر خارج هذا القطاع محدود ومتمركز أساسا في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية بأكثر من 1.5 مليار دولار، ثم يليها قطاع الصيدلة والأدوية ب 400 مليون دولار.

وأشار تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2006، حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال سنة 2005، أنها احتلت المرتبة الثامنة إفريقيا، وهي تتمركز أساسا في قطاع المحروقات بنسبة تفوق 48% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (UNCTAD, 2006, p 303)، كما ينتظر من برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009 جذب في حدود 6 أو 7 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية (بودرامة، 2009، ص 187)؛

وكما كان متوقعا فان الجزائر تمكنت من جذب 7.7 مليار دولار خلال تلك السنوات كما أنها لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث تبين الإحصائيات الواردة في الجدول (1) السابق، ارتفاع التدفقات خلال سنة 2009، لتحقق رقما قياسيا يعادل 2746 مليون دولار وهو أعلى قيمة حققتها الجزائر في تاريخها؛ غير أنها شهدت تراجعا تدريجيا في الفترة ما بين (2012- 2014)، حيث انخفضت بنسبة (40.09% مقارنة بسنة 2011)، وسجلت رصيد سلبي سنة 2015 بقيمة 537.79 مليون دولار،كما هو مبين في الجدول رقم (1) السابق.

ويرجع انخفاض رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للجزائر خلال الفترة (2012-2015)، إلى الظروف الدولية المتمثلة في انكماش الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط بسبب آثار الأزمة العالمية من جهة، وتوجه الاستثمارات الأجنبية إلى الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة من جهة أخرى، وهذا ما يبين مخاطر توجيه الاستثمار الأجنبي نحو قطاع وحيد كالنفط مثلاً (حميداتو، 2019، ص 245)، لكن بعد صدور قانون الاستثمار الجديد 16-09 وإجراء تعديلات هامة محفزة للمستثمرين المحليين والأجانب، تحسن رصيد الاستثمارات الأجنبية ليحقق قيم معتبرة بلغت في مجموعها 2.840 مليار دولار خلال سنوات 2016-2017.

2.3 نصيب الجزائر من إجمالي التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى إفريقيا:

فيما يتعلق بالمقارنات الجهوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يشير تقرير الاونتكاد لسنة 2014، إلى أن نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى إفريقيا بوجه عام لا

يرقى إلى ذلك المستوى الذي بلغته كثير من الدول الإفريقية، وقد احتلت المرتبة الثالثة عشر ضمن ترتيب البلدان الإفريقية المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك ما يوضحه الجدول رقم (2) الآتي.

الجدول (2): توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا حسب الحجم لسنة 2013 بالمليار دولار

الفئة	الدولة
اكثر من 3.00	جنوب إفريقيا، الموزمبيق، نيجيريا، مصر، المغرب، غانا، السودان
2.99–2.00	الكونغو الديمقراطية، الكونغو
1.99–1.00	غينيا الاستوائية، تنزانيا، زامبيا، الجزائر، موريتانيا، أوغندا، تونس، ليبيريا
0.99–0.50	أثيوبيا، الغابون، مدغشقر، ليبيا، ناميبيا، النيجر، سيراليون، الكامرون، تشاد، كينيا
0.49–0.10	مالي، زيمبابوي، بوركينافاسو، ساحل العاج، البينين، السنغال، جيبوتي، جزر موريس، بوتسوانا، السيشل، مالاوي، رواندا، الصومال
أقل من 0.099	الطوغو، سوازيلاند، ليزوتو، اريتيريا، غامبيا، غينيا، كابوفارد، غينيا بيساو، جزر القمر، بورندي، افريقيا الوسطى، انغولا

Source: UNCTAD, 2014, P 37

نلاحظ من الجدول رقم (2)، أن الجزائر حلت في المرتبة الثالثة عشر إفريقيا خلال سنة 2013 برصيد 1.691 مليار دولار أي بنسبة 2.95 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لإفريقيا، في حين تصدرت هذا الترتيب جنوب إفريقيا رفقة ستة دول أخرى، من بينها المغرب ومصر، حيث تمكنت من جذب تدفقات تجاوزت 03 مليار دولار لكل منها، وهذا يدل على أن الجزائر مازلت بحاجة لمزيد من تدفقات عن الاستثمار الأجنبي المباشر التي ترقى إلى مستوى إمكانياتها.

3.3 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية:

لقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ الاستقلال بشكل أساسي في قطاع الصناعة البترولية وذلك لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات الوطنية المختصة في هذا الجانب، واحتل هذا القطاع مكان الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، نظراً لكونه قطاع جاذب يتميز بمردودية عالية، ويوفر أفضل الفرص الاستثمارية للأجانب خاصة في مجالات البحث والتنقيب والاستغلال، وفيما يلي الجدول رقم (3)، والذي يوضح كيفية توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002–2018).

الجدول (3): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2018

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	حجم الاستثمار(مليون دينار)	النسبة %
الزراعة	13	1.44	5 768	0.23
البناء	142	15.76	82 593	3.28
الصناعة	558	61.93	2 050 277	81.37
الصحة	6	0.67	13 572	0.54
النقل	26	2.89	18 966	0.75
السياحة	19	2.11	128 234	5.09
الخدمات	136	15.09	130 980	5.20
الاتصالات	1	0.11	89 441	3.55
المجموع	**901**	**100**	**2 519 831**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على الموقع: www.andi.dz

ولتحليل معطيات هذا الجدول نعتمد على الشكلين **(2)**، **(3)** الآتيين كما يلي:

الشكل (2): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية لنفس الفترة.

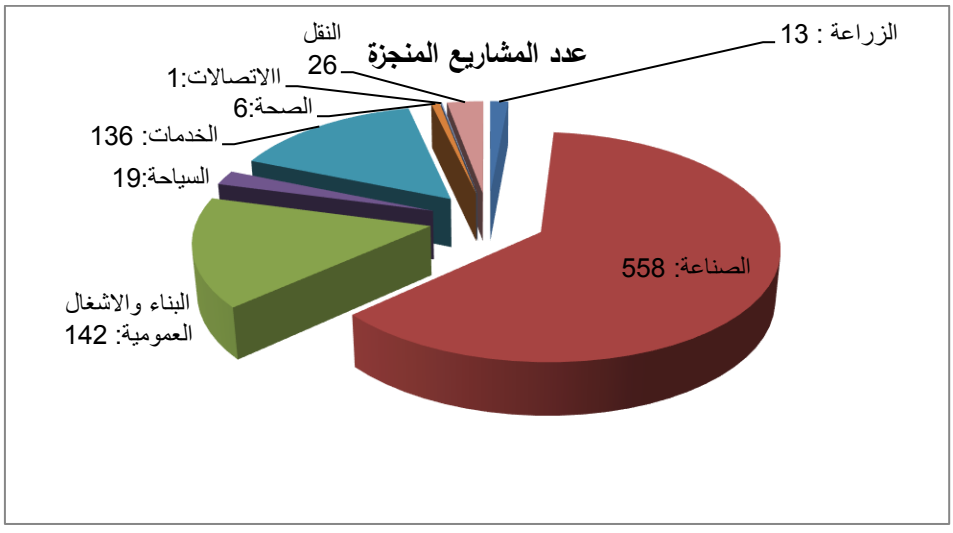

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3) السابق.

نلاحظ من الشكل السابق، أن قطاعات الصناعة، الخدمات، والبناء استحوذت على جل المشاريع الوافدة بنسبة 92% منها، أما باقي القطاعات مجتمعة فلم تسجل سوى 8% من إجمالي المشاريع المنجزة

خلال الفترة، وهذا دليل على عدم ملائمة مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى هذه القطاعات الحيوية، فبرغم القوانين والتشريعات المحفزة إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي سواء من حيث عدد المشاريع أو من حيث حجم تدفقاتها المالية، توجهت غالبيتها نحو قطاع الصناعة، الذي يرتكز بشكل أساسي على المحروقات، ولتوضيح ذلك نقوم بعرض الشكل رقم (3) كما يلي:

الشكل رقم (3): توزيع مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2018

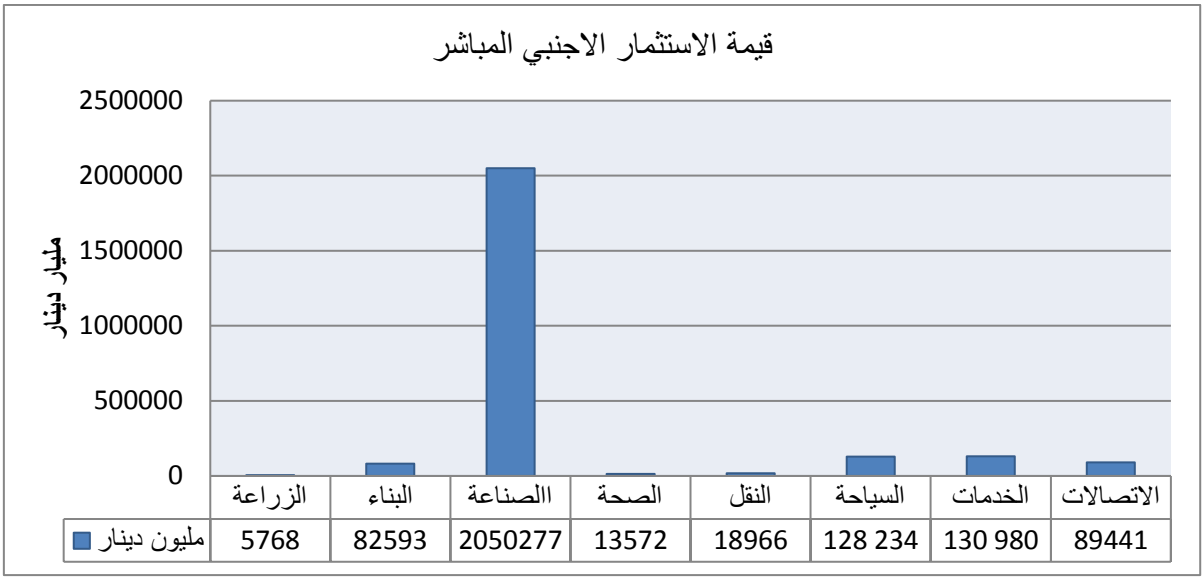

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) السابق.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تركزت بشكل خاص في القطاع الصناعي من حيث قيمتها المالية، حيث استقطب هذا القطاع أكثر من خمس المشاريع المنجزة على طول فترة 2002-2018 بما يعادل 81.37% من قيمتها المالية، وتمثلت في المشاريع المتوجهة لقطاع المحروقات حيث سجلت سنتي 2004، و2005 ما نسبته 66%، و55% على التوالي من إجمالي التدفقات الأجنبية (بعداش، 2008، ص 216)، وانطلاقا من عام 2004 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا خاصة بالنسبة للقطاعات خارج الطاقة والمناجم أين سجلت ما قيمته 154 مليار دينار مقابل 112 مليار دينار للاستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم، واهم أسباب هذا الارتفاع تعود إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية، إلى جانب خصخصة المؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD، حيث يعود 60% منها لصالح شركة هنكل الألمانية، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2006، وهي السنة التي سجل فيها قيمة استثمارات أجنبية مباشرة بحوالي 3 مرات المبلغ المسجل سنة 2003 (634 مليون دولار)، اتجه الثلث منها إلى قطاع الطاقة والمناجم ليحتل بذلك المركز الأول في توزيع هذه الاستثمارات (فرحي، 2013، ص

339)، وفي مجال صناعة الاسمنت قام المجمع المصري اوراسكوم ببناء مصنع لإنتاج 4 مليون طن، كما قام مجمع فرعون السعودي بشراء 10% من رأسمال المؤسسة العمومية للاسمنت ببني صاف (Benachenhou, 2006, p 177).

بعد عرضنا للصورة الإجمالية لتوزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مختلف القطاعات الاقتصادية توصلنا إلى حقيقة مفادها أن قطاع المحروقات يشكل القسم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصناعية في الجزائر، هذا لكونه الممول الرئيسي للاستثمار والمكون الأساسي للدخل فيها، غير أن اجتذاب القطاع الصناعي لأغلب التدفقات الاستثمارية الأجنبية لا يعني توفر هذه الأخيرة بالشكل الكافي لتحقيق أهداف السياسة الصناعية بالجزائر (مولوة، 2020، ص 260)، حيث تشير الإحصائيات أن مجموع المشاريع الاستثمارية الوافدة لقطاع الصناعة خلال فترة 2002-2018% لم تتجاوز 1.42% من إجمالي عدد المشاريع القائمة بين الاستثمار المحلي والأجنبي، ولم تبلغ نسبة مساهمتها المالية سوى 17.62% من قيمة المشاريع الاستثمارية ككل، أما بالنسبة لباقي القطاعات مجتمعة فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها تكاد تنعدم، وهذا ما سيقودنا فيما يلي إلى البحث في عقبات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

4. عقبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، وقانون الاستثمار سنة 1993، أعربت العديد من الشركات الأجنبية عن نيتها في الاستثمار بالجزائر بناءا على تصريحاتها المسجلة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار، هذا الإقبال الهائل للمستثمرين أعطى انطباعاً بان الجزائر مقبلة على تحولات وتطورات اقتصادية كفيلة بتحقيق معدلات نمو ايجابية تسمح لها بتحسين وضعها المالي والاقتصادي، إلا أن المستوى الفعلي لهذه التدفقات بقى ضعيف ودون مستوى طموحات الجزائر وأغلبها ينحصر في قطاع المحروقات، مما انعكس سلبا على خفض قيمة الواردات وتنويع الصادرات خارج هذا القطاع، هذا ما يدل على أن هناك عدة عقبات تحول دون تحسن المناخ الاستثماري بالجزائر.

وفي دراسة قام بها فريق البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2002، أجريت على 562 مؤسسة اقتصادية بين عامة وخاصة عاملة بالجزائر (شمل المسح عن كل مؤسسة: رئيس المؤسسة، المحاسب، مدير الموارد البشرية، ومجموعة تتكون من 5 إلى 15 موظف بلغ مجموعهم 4220 موظف)، حيث بينت النتائج أهم العقبات التي يواجهها مسار ممارسة الأعمال بالجزائر (World Bank, 2003, P 6)، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (4) الآتي:

الشكل (4): العقبات الأكثر شدة أمام ممارسة الأعمال بالجزائر.

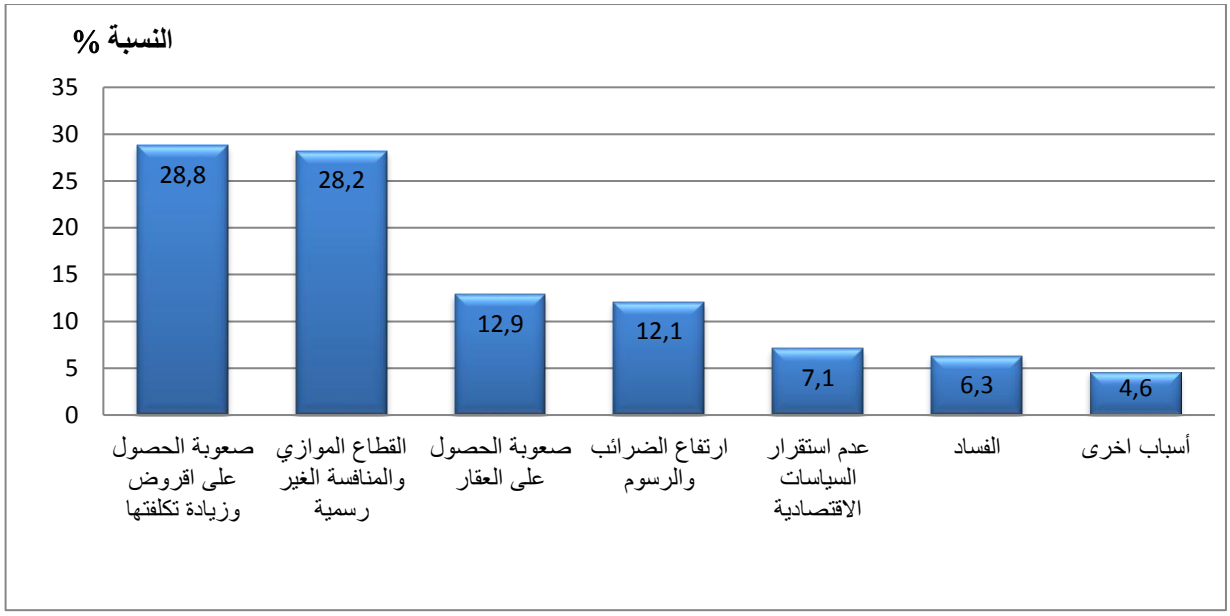

Source : World Bank, 2003, P 7.

يبين لنا هذا الشكل نتائج الدراسة الميدانية التي قدمتها دراسة البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر، حيث سمحت لنا بمعرفة أهم العوائق التي يشتكي منها المستثمرون ودرجة تأثير كل منها على نشاط المؤسسات الاقتصادية المختلفة الموزعة بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، وانطلاقا من هذه الدراسة إضافة إلى المعلومات المتحصل عليها، يمكن تلخيص وتحليل أهم هذه العقبات كالأتي:

1.4 المعوقات الإدارية والقانونية: تعتبر العراقيل الإدارية والقانونية احد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، إذ بالرغم من جودة التشريعات الجزائرية في مجال الاستثمار وإلمامها بشتى العناصر القانونية والتشريعية التي تهم المستثمر الأجنبي لحماية وتحويل أمواله، إلا أن هذه التشريعات تفتقد إلى التجسيد والتطبيق، كما أن تنافسية التشريعات في مجال الاستثمار المعروضة في بلدان الجوار (المغرب، تونس)، تفرض على المشرع الجزائري أخذها في الحسبان لإضفاء نوع من المفاضلة للقانون الجزائري وإعطائه قوة تنافسية اكبر حتى يلقى الإقبال اللازم.

وما يلاحظ أيضاً أن الإطار التشريعي في الجزائر يتميز بالغموض والضبابية، وعدم الاستقرار، حيث تثير الكثير من القوانين الخوف لدى المستثمرين الأجانب، ونلخص جملة الملاحظات في النقاط التالية:

أ. اتجه قانون الاستثمار في الجزائر نحو تشجيع الاستثمار في مجالات محددة، مما يعني أنها تحصر الاستثمار في تلك المجالات دون غيرها، وفي بعض الحالات يضيف عبارات تحيز للسلطات المختصة، واحتوائها قائمة بالمجالات المرخص بها فقط، وهذا يتنافى مع مبدأ المعاملة العادلة ومبدأ حرية الاستثمار؛

ب. لم يربط الإعفاءات الجبائية بحجم الصادرات والتي من المفترض أن تتحقق من طرف المشروع الاستثماري الذي ينشئه المستثمر الأجنبي، والمتتبع لذلك يرى أنها ثابتة في جميع الحالات؛

ت. لا وجود لمعاملة الخسائر وتسويتها في حالات طارئة كالحروب والكوارث الطبيعية، وعدم ظهور تفاصيل واضحة ودقيقة تعالج تلك الأمور (داودي، 2012، ص250)؛

ج. تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق فيما بينها، من شركات التسيير والمساهمة، والمجلس الوطني للاستثمار، ومجلس مساهمات الدولة والوزارات الوصية، والمتدخلين في مصالح الجمارك والموانئ، والضرائب وأملاك الدولة، وغيرها من الهيئات التي تتدخل في مسار الاستثمار، كما أن الإجراءات القانونية هي الأخرى تتميز بكثرتها وتضاربها وغموضها في بعض الأحيان، وعدم تناسبها مع التطورات والمستجدات العالمية، فحسب تقرير البنك الدولي فان الجزائر تعد أصعب منطقة يمكن أن تؤسس بها مؤسسة منتجة أو استثمارية، ويصنفها ضمن الدول الأقل تقدما في مجال تخفيف الإجراءات الإدارية وسرعة معالجتها (أوعيل، 2016، ص 227)؛

ح. أثار استحداث قاعدة 51/49 في قانون المالية التكميلي 2009 جدلا كبيرا لدى الكثير من الخبراء الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب ونصحو بتطبيقها على القطاعات الإستراتيجية فقط، كالصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، أنواع معينة من الأدوية، توزيع مياه الشرب، إدارة المطارات والموانئ، وحسب دراسة قام بها البنك الدولي مست 88 بلدا توصلت أن الجزائر هي الدولة الوحيدة التي تطبق هذا النوع من التشريعات، حيث تسببت في تشويه صورة مناخ الاستثمار بالخارج، بالإضافة إلى تعطيل الكثير من المشاريع نظرا لعدم توفر الشريك المحلي (بونقاب، 2018، ص 105)، ومن الشركات التي لم تهضم مبررات الحكومة الجزائرية المتمسكة بالقاعدة الاستثمارية 51/49، نجد الشركة الألمانية الرائدة عالميا في صناعة السيارات والدراجات النارية "BMW" التي فاجأت الجزائر في مارس 2018 بإعلانها قرار التراجع عن إنشاء مصنع لتركيب السيارات في الجزائر، مبررة قرارها بهذه القاعدة الاستثمارية، وبتماطل الجزائر في منح كوادر الشركة تأشيرة الدخول إلى أراضيها.

2.4 النظام البنكي:

يعاني القطاع المصرفي الجزائري من ضعف الهياكل القاعدية وصغر حجم البنوك وضعف استخدام التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة، مما يؤدي إلى بطء معالجة ملفات الائتمان، كما أن الحصول على القروض والتمويلات الضرورية يمر عبر إجراءات بيروقراطية معقدة تخضع لأساليب ينتابها التمييز وعلاقات المحسوبية والارتباط بمراكز النفوذ (جباري، 2015، ص 247)، حيث تعاني جل المشاريع القائمة من مشكلة الحصول على التمويل الكافي من المؤسسات المالية والقطاع المصرفي بصفة خاصة، مما دفع أكثر من 70% من المستثمرين إلى الاعتماد على التمويل الذاتي بدلا من اللجوء إلى التمويل البنكي، فنجد

75% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها، وأن 25% منها استطاعت الحصول على قروض بنكية تعادل 15–23% فقط من احتياجاتها التمويلية، أما المؤسسات الكبيرة ف 47.6% منها تعتمد على التمويل الذاتي والباقي منها تحصل على قروض بنكية تعادل 46% من احتياجاتها التمويلية (Benachenhou، 2006, p 59)، وبحسب مؤشر الحصول على الائتمان الصادر عن البنك العالمي سنة 2012، احتلت الجزائر المرتبة 150 عالميا من بين 183 دولة وهذا ما يدل على تخلف القطاع المصرفي وصعوبة الحصول على الائتمان.

3.4 صعوبة الحصول على العقار الصناعي:

يعتبر العقار الصناعي من ابرز العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر فحسب دراسة البنك الدولي المذكورة أعلاه التي أجريت على 562 مؤسسة استثمارية، تبين أن 37 % تستغرق مدة بلغت في متوسطها 5 سنوات في البحث عن قطعة ارض صناعية من اجل إنشاء مشروع جديد أو توسيع نطاق عملها وأن 13% من هذه المؤسسات تعتبر مشكلة العقار الصناعي اشد عقبة تواجهها في تطوير أعمالها، كما أن نقص الأراضي اثر على سوق إيجار المباني التجارية، لذا نجد 20% من هذه المؤسسات تستغرق أكثر من 4 سنوات في البحث عن مساحات لإقامة مكاتبها (World Bank, 2003, p 15).

فالمشكل المطروح لا يتمثل في عدم وجود عقارات، ولكن في عدم الاستغلال الكامل لهذه العقارات حيث تظهر نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر أنه يوجد عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، منها حوالي 15% من العقارات المتواجدة في المناطق الصناعية (2334 هكتار)، و60% من العقارات المتواجدة في المناطق الصناعية (4496 هكتار)، وهذا يعني أن حوالي 30% من المساحة الكلية (22 ألف هكتار) المتوفرة غير مستغلة (حسين، 2007، ص 294)، فعوض أن يكون العقار الصناعي أداة لدعم الاستثمارات في الجزائر، أصبح من أكبر العناصر الكابحة للاستثمار المحلي أو الأجنبي، وذلك لعدة أسباب من بينها:

- عدم تسوية الوضعية القانونية لبعض الأراضي المسلمة في إطار تطوير المناطق الصناعية، ما يطرح مشاكل للمستثمرين في تعاملهم مع البنوك والتي تطلب منهم عقود الملكية للحصول على التمويل؛
- تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي، مما أدى إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات وانتشار النزاعات والاحتلال الغير عقلاني للفضاء الصناعي؛
- الوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث التهيئة (كهرباء، غاز، ماء، قنوات الصرف)؛
- العراقيل الإدارية التي تطيل المدة الزمنية اللازمة للحصول على العقار الصناعي؛

- عدم قدرة مختلف التشريعات القانونية على تسوية وضعية العقار في الجزائر، خاصة في ظل بروز قوى استطاعت توظيف واستغلال الثغرات القانونية لفرض سلطة المضاربة على العقار في غياب رادع قانوني واضح وسريع (بلخباط، 2015، ص 138).

4.4 الفساد:

إن لهذا المصطلح عدة معاني، وفي موضوعنا هذا يقصد به سوء استخدام المنصب "السلطة" لأغراض شخصية، ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة (بعلوج، 2006، ص 82)، فهو يشير إلى آلية دفع رشاوى أو عمولات مباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية، وبعبارة أخرى يعني وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع الأعمال العام والخاص.

ويحدث الفساد آثار سلبية على مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث يؤدي إلى خفض معدلات الاستثمار، وإشاعة عدم الطمأنينة بين المستثمرين المحليين والأجانب نتيجة ارتفاع التكاليف الغير متوقعة، فانتشار الفساد إشارة للمستثمرين بضعف سيادة القانون وبالتالي عدم ضمان حقوق الملكية في الدولة مما يجعل الاستثمار بها مخاطرة غير مأمونة العواقب، فكلما انخفض الاستثمار انخفضت معه معدلات النمو (سوليفان، 2013، ص 07)، وحسب تقرير البنك الدولي فانه بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى الكمية التي تلقتها محدودة بسبب حجم الفساد السائد في الإدارات العمومية، فحسب الدراسة التي أجراها على أكثر من 1400 مستثمر وشركة، أكد 75% من العينة التي شملتها الدراسة أنهم ينفقون 6% من رقم الأعمال في شكل رشاوى وعمولات، فالرشوة تعتبر من العوامل المبعدة للمستثمرين الأجانب، كونها عاملا معرقلا ومضيعا للأموال والجهود والوقت مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المشاريع وانخفاض العائد، وحسب ذات التقرير فان الاستثمار بالجزائر مازال رهينا بالبيروقراطية والرشوة (بوحلايس، 2009، ص 146).

ومنذ إدراج الجزائر ضمن تصنيف مؤشر مدركات الفساد الذي يصدر كل سنة عن منظمة الشفافية الدولية، عام 2003 حتى سنة 2018، نجد أنها تحصلت على درجة تتراوح ما بين 2.7 إلى 3.6، ضمن سلم مكون من 10 درجات، فحسب هذا المؤشر كلما اقتربت درجته من 0 زادت حدة الفساد، وكلما اقتربت من 10 كانت الدول أكثر شفافية، أما الدول التي تحصل على درجة اقل من 10/3 فتصنفها منظمة الشفافية الدولية ضمن مجموعة المربع الأسود، وهي البلدان ذات معدلات الفساد العالية.

5.4 البنية التحتية:

لا شك أن البنية التحتية والمرافق المتطورة، لاسيما في مجال النقل والمواصلات والاتصالات تمثل ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كونها عنصرا حاكما في تأسيس المشاريع الاستثمارية على مختلف أنواعها وفي رفع القدرة التنافسية للبلد المضيف، والجزائر تعاني من نقص وتخلف في بعض الهياكل والبنيات الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمياه والطاقة...الخ، إذ تعاني قصور واضح في توفير مثل هذه الخدمات، فطموحات المستثمر تكمن في إيجاد خدمات البنية التحتية المتوفرة بالكم والكيف، لكي تساعده في إقامة مشروعه على مرتكزات وأسس اقتصادية سليمة وواضحة، وعلى العكس من ذلك فان عدم توفر هذه البنى له تأثير واضح في إحجام المستثمرين على إقامة مشروعاتهم وإعاقة تنفيذها في المواعيد المحددة، وما ينجر عن ذلك في ضعف المردود الاستثماري من خلال زيادة التكاليف، وبالتالي التأثير على إمكانية نجاح مشاريعهم؛

فعلى سبيل المثال لا الحصر إذا كانت عملية الاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي تعتمد أساسا على حركة السلع من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، فان النشاط الاقتصادي الذي تلعبه الموانئ يفرض عدة مقاييس دولية، كتوفير البنية التحتية التي توفر عمل الميناء، والتسليم في الوقت المحدد للحاوية وعدم التوقف عن العمل، التحكم في إرساء السفن ...الخ، غير أن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس لذا وجهت لها عدة انتقادات فمثلا ميناء الجزائر الذي يستقبل حوالي 80% من واردات الجزائر، يعرف انتقادات شديدة من قبل المستثمرين الذين يرون في عدم اشتغاله بصفة طبيعية عائقا يحول دون الاستثمار، ناهيك عن توقفه ليلاً وعدم العمل بنظام المداومة الليلي، إضافة إلى بطء عملية تسريح السلع التي تستغرق أحياناً عدة شهور (بوحلايس، 2009، ص 159).

6.4 القطاع الغير رسمي:

يعرف الاقتصاد الغير رسمي أو الاقتصاد الموازي بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يكون خفيا وغير معلنا بغرض تجنب الضرائب، والقوانين والتنظيمات التي وضعتها الدولة في منظومتها المعيارية التي سطرتها لسير الاقتصاد الوطني، فهذا القطاع لا يدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام للبلد (يحياوي، 2016، ص 290)، وتعتبر الجزائر من بين أكثر الدول النامية التي تعاني من استفحال ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي، فبعدما كان يشكل ما نسبته 19% من الناتج الداخلي الخام سنة 1988، ارتفع إلى 50% سنة 2010 (شوقي، 2014، ص 83)، هذا الحجم الكبير للاقتصاد الغير رسمي يعطي انطباعا سيئا لدى المستثمرين الأجانب عن مناخ الاستثمار بالجزائر، بسبب عدم تكافؤ فرص المنافسة بين أنشطة القطاع الرسمي وأنشطة القطاع الغير رسمي، فتنامي هذه الأخيرة من شانها تقليل حجم الوعاء الضريبي للدولة بما يؤثر على ايراداتها من الضرائب، ويساهم في عجز موازنتها، وكثيرا ما تلجأ الحكومات إلى تسوية هذا العجز عن طريق إتباع سياسة مالية ترتكز أساسا على زيادة الضرائب، كما حدث في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014، الأمر الذي يلحق أضرارا بالمؤسسات العاملة بطريقة نظامية والمجبرة دون غيرها

على تحمل أعباء الجباية، مما لا يشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب زيادة تكاليفه، فضلا عن حدة المنافسة السعرية مع الأنشطة الموازية، وتضييق نصيب مشاريع الاستثمار من الأسواق المحلية.

إضافة لما سبق، هناك معوقات أخرى لا يتسع المجال لذكرها بالتفصيل، ويمكن لوحدها أن تشكل موضوع هام للدراسة، حاولنا تلخيصها في النقاط التالية:

☜ ان السياسة التعليمية في الجزائر لا تعتمد في أولوياتها على عنصر التدريب لتطوير القدرات التقنية لطلاب الجامعات والمعاهد العلمية لتوفير يد عاملة مؤهلة ومدربة وماهرة تلبي احتياجات سوق العمل، خصوصا متطلبات شركات القطاع الخاص المحلية والأجنبية، ومن ثم المساهمة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات التكنولوجيا المتطورة واستيعابها وتوطينها في الجزائر.

☜ إن عدم توفر نسيج من الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الناجحة، التي تقوم بدور المورد للشركات الأجنبية الكبرى عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن، ذلك يزيد من التكاليف الثابتة لدى هذه الشركات،

☜ غياب المناطق الحرة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تتميز هذه المناطق بمزايا عديدة من أهمها أن ملكية الأجانب فيها تصل الى 100%، ومزايا جبائية مغرية.

5. خاتمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل وتعطي لصاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، ويتمتع بالعديد من الخصائص التي تتنوع من قدرات فنية، مالية، تكنولوجية، وتنظيمية ...الخ، مما جعله مطلب العديد من الدول، خاصة النامية منها، حيث تهدف من وراء جلبه إلى الاستفادة من تلك المزايا لإنعاش اقتصادها والوصول إلى مراحل النمو الذاتي، نظرا لما يقوم به من توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخول والمعيشة وخلق مزيد من فرص العمل وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

وقد سعت الجزائر لتوفير بيئة استثمارية جاذبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من مزاياه وتحقيق نمو متوازن بين مختلف القطاعات، غير أن هذا لم يتحقق نتيجة جملة من العوائق التي تطرقنا إليها؛

وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى جملة من النتائج الآتية:

- هيمنة القطاع النفطي على هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ذلك لأن مناخ جذبه لا يشترط توفر مجموعة الشروط التي يجب توفرها في القطاعات الأخرى، حيث أن توفر المادة الخام والأمن كاف لجذب المستثمرين الأجانب؛
- إن الاستثمار في القطاع الغير نفطي ضئيل جدا، وغير محفز لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية، وهذا راجع لجملة العقبات التي لازالت تحذو مناخه؛
- إن عدم استقرار القوانين والتشريعات الاستثمارية، وتفشي ظاهرة الفساد الإداري ساهم بشكل كبير في إحجام المستثمرين الأجانب في إقامة مشاريعهم بالجزائر؛

توصيات الدراسة: إن تحقيق أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من مزاياها الجمة في مختلف القطاعات التي تشهد تأخرا في مستوى التنمية يستدعي على الهيئات المعنية دراسة مختلف المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من الناحية الاقتصادية او القانونية، والإدارية أو الإجرائية، والعمل بجدية أكبر لإيجاد حلول سريعة لها، ذلك بالموازاة مع القضاء على كل مظاهر الفساد كالمحاباة، والرشوة والبيروقراطية.

5–قائمة المراجع:

المؤلفات:

صندوق النقد الدولي، 1993، **دليل ميزان المدفوعات**، الجزء 18، الطبعة الخامسة؛

أوعيل نعيمة، 2016، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر؛

نجا علي عبد الوهاب، 2015، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الأطروحات:

بلخباط جمال،2015/2014، **جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر؛

بن حسين ناجي،2007/2006، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر؛

حميداتو نصر،2019/2018، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية**، دراسة حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية الطور الثالث، تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر؛

بعداش عبد الكريم ،2005/1996، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر؛

فرحي كريمة ، 2013/2012، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 03؛

داودي محمد،2012/2011، **السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان؛

جباري شوقي،2015/2014، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي؛

بوحلايس محمد خليل، 2009/2008، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي.

المقالات:

أحمد هادي سلمان، 2009، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 21، ص ص 151-173؛

زغدار أحمد، 2004، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لدعم المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 03، ص ص 159-168؛

بودرامة مصطفى، 2009، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، ص ص 179-202؛

مولوة مراد، مزيود ابراهيم، 2020، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاع الصناعي بالجزائر**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، ص ص 251-271؛

مختار بونقاب، زواويدي لزهاري، 2018، **أثر مناخ الاستثمار على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 1، ص ص 88-108؛

بعلوج بولعيد، 2006، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، ص ص 71-92؛

نسرين يحياوي، 2016، **الاقتصاد الموازي في الجزائر " الحجج، الأسباب والنتائج"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، ص ص 290-307؛

شوقي جباري، 2014، **متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 07، العدد 01، ص ص 71-88.

المداخلات:

الجابري عبد الله بن حاسن ، 2005، **الفساد الاقتصادي**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية؛

جون سوليفان، 2013، **البوصلة الأخلاقية للشركات وأدوات مكافحة الفساد**، منتدى حوكمة الشركات الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، الدليل السابع.

التقارير:

بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة 2017، جويلية 2018؛

منظمة الشفافية الدولية لسنوات 2003-2018، متاح على الموقع:
https://www.transparency.org/cpi

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2012-2013.

المراجع باللغة الأجنبية:

Ben Chmark, 2008 , Definition Of Foreign Direct Investment, OCED, Fourth Edition.

Manela Magalhaes & Ana Paula Africano,jan 2007, **A Panel Analyses Of The FDI Impact On International Trade**, Faculdad Economia Universidad do Porto (FEP) working papers, N°235 .

UNCTAD, 2004, **Examen De La Politique De L'investissement**, Algérie, Nations Unies, New York Et Genève.

UNCTAD, 2003, World investment report, New York and Geneva.

UNCTAD, 2006, World investment report, available in the Site: http://www.unctad.org.

UNCTAD, 2014, World Investment Report, **Investing In The Sdgs, An Action Plan**, New York And Geneva.

Abdellatif Benachenhou,2006, **Les nouveaux investisseurs en Algérie**, Alpha Design, Algérie.

World Bank, 2003, **Algeria Investment Climate Assessment**, Report No : 27605, June 29.